(كاتب)، إياد حياتلة (شاعر)، صادق أبو حامد (صحافي وكاتب)، معن البياري (كاتب)، سامر خروبي (صحافي)، خليل شاهين (كاتب)، راشد عيسى (كاتب)، عمر شبانة (شاعر)، محمد خير الحريري (مهندس وكاتب سوري)، وسام عويضة (كاتب فلسطيني/ مدينة غزة)، "تنسيقية مخيم اليرموك – الثورة السورية"، "اتحاد شبكات أخبار المخيمات الفلسطينية في سورية"، "تنسيقية أحرار مخيم اليرموك – الثورة السورية"، "صحيفة تجمع أحرار مخيم اليرموك وما حولها".

وثيقة رقم 336:

مشروع التقرير السياسي المقدم إلى المؤتمر الوطني العام السادس للجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين[336] [مقتطفات]

24 كانون الأول/ ديسمبر 2012

(.....)

(9)

موقع فلسطين في الحراك

ما يجري في بلدان الانتفاضات العربية يطرح من جديد تعريف موقف الأنظمة من القضايا العربية وفي المقدمة منها قضية فلسطين والصراع الفلسطيني والعربي – الإسرائيلي. ما هو جوهري في هذا السياق هو مسار تطور هذه الانتفاضات وتحديداً في مصر (دون إجحاف بدور بلدان عربية أخرى) من دولة الاحتلال الإسرائيلي، التي تنحدر بتسارع نحو العنصرية السافرة ونحو ميول التطرف والعدوان، وتسعى بالتواطؤ أو بالتوافق مع الإدارة الأميركية إلى دفع الدول العربية المعنية للتقيّد بالمعاهدات التي وقعتها مع دولة إسرائيل والالتزام بما تنطوي عليها من قيود على حساب سيادتها الوطنية، وفي الوقت نفسه دفع دول أخرى لاستئناف عجلة التطبيع مع إسرائيل مقابل مساعدات اقتصادية باتت هذه الدول بحاجة لها، فضلاً عن تحجيم الدور الإيراني في المنطقة، حتى لو كان ثمن ذلك عدوان عسكري بحجة درء الخطر النووي القادم من إيران، لتبقى إسرائيل اللاعب الرئيسي في سدِّ حالة الفراغ السياسي، التي أورثتها دول الاستبداد وغيرها من بلدان المنطقة.

هنا تدور الدعاية السياسية لقوى خفيّة وأخرى فاعلة ومؤثرة في الميدان، لاستباق تطور الانتفاضات في هذه البلدان وتوجيه مسارها على هذا المستوى، من خلال الترويج لمواقف تشيع مناخات سياسية تدعو إلى الأخذ في الاعتبار أن الدول، التي اجتاحتها هذه الانتفاضات باتت أكثر انشغالاً بأوضاعها الداخلية ومعالجة التدهور الذي أصاب اقتصادها والخسائر التي تكبدتها، فضلاً عن التصدع الذي طرأ على هياكلها، لتبرر حاجتها إلى الاستقرار الأمني والاقتصادي والسياسي الداخلي، ما يدفعها إلى الانكفاء وإلى تراجع الاهتمام بالقضايا العربية وفي المقدمة منها القضية الفلسطينية.

إن الشعوب التي انتفضت وثارت، وخرجت تنادي بالخبز والكرامة والعمل والحقوق والمساواة في المواطنة والديمقراطية التعددية والعدالة الاجتماعية، وأعربت في الوقت نفسه عن غضبها وسخطها على التبعية السياسية والاعتداء والتجاوز على سيادتها الوطنية. هذه الشعوب تدرك أن التقدم على

طريق تحقيق هذه الأهداف يؤثر ويتأثر في آن، بمدى التقدم الذي تحرزه نضالات الشعوب في المحيط العربي من أجل الأهداف ذاتها من حيث الجوهر.

إن إدراك حقيقة العلاقة العميقة بين هذين البعدين (الوطني والعربي) الذي غاب عن وعي الأنظمة التي اعتبرت أن لهيب الثورات الشعبية التي بدأت في تونس لن ينتقل إليها، سرعان ما لفحتها نيران الانتفاضة في عقر دارها؛ إن إدراك هذه الحقيقة هو الذي يؤسس لحلول القضايا العربية وفي المقدمة منها القضية الفلسطينية في موقع متقدم على أجندة الشعوب وحركاتها التي ثارت على حكامها. هذا ما تؤكده الوقائع وحقائق الميدان، ومن بينها وآخرها هبّة جماهير الثورة في مصر تضامناً مع شعب فلسطين إبّان العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في إطار حملة "عمود السحاب" (14–2012/11/21).

II– العملية السياسية – الانقسام الداخلي

(1)

(.....)

(5)

حدود الاستراتيجية المعتمدة

تموّج السياسة الأميركية وضغوطها، ورخاوة محصلة السياسة العربية الرسمية واستجابتها للضغوط الأميركية، شكلت مجتمعة البيئة الملائمة، والدافعة، لسياسة فلسطينية رسمية ذات سمة دفاعية سلبية، اعتمدت عملياً—رغم غزارة الكلام عن المقاومة الشعبية—استراتيجية ثنائية المسار:

مسار أول يعتمد البناء المؤسسي والاقتصادي تحت مظلة الضبط والسيطرة الأمنية، وهو ما مثله برنامج الحكومة الثالثة عشرة برئاسة سلام فياض، وهو برنامج غاب فيه الحدِّ الأدنى الفاصل بين الوهم والحقيقة في الإطار السياسي، يقوم على الرهان الخاسر على إمكانية بناء مؤسسات بمستوى مؤسسات الدولة في ظلّ الاحتلال، باعتبارها رافعة أساسية لإنهائه.

ومسار آخر يعتمد على الرهان على المفاوضات (حتى بالشروط الأميركية) والمثابرة عليها ومعالجة تعثرها بمواصلتها إلى أن ينغلق الأفق أمامها.

لقد أثبتت التجربة أن هذه الاستراتيجية عاجزة عن استنهاض عناصر القوة الفلسطينية المباشرة، أي القوة الذاتية، وعناصر القوة الاحتياطية، أي شبكة التحالفات والعلاقات الخارجية؛ بل تجعل مثل هذه الاستراتيجية الحالة الفلسطينية مكشوفة على الضغوط العربية والأميركية بخاصة، ومحكومة بهاجس وتخوف دفع الثمن وجني الخسائر في حال عدم الاستجابة لهذه الضغوطات.

من أبرز الأمثلة على ذلك رسالة الرئيس أوباما إلى الرئيس الفلسطيني في 2010/7/16، والتي دعا فيها إلى الانخراط في المفاوضات المباشرة مع التلويح، في الوقت ذاته، بعواقب عدم الاستجابة للمطالب الأميركية، وإن جاء هذا التلويح بأسلوب دبلوماسي. لقد رضخت القيادة الفلسطينية لهذه الضغوط، حين استجابت لرسالة وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون (2010/8/20)، دعت فيها للإنضمام للمفاوضات المباشرة "بدون شروط مسبقة"، أي بدون تجميد الاستيطان. وجاءت التجربة الجديدة لتعيد تأكيد الدروس ذاتها بأسرع مما توقعت القيادة الفلسطينية. أكدت ذلك نتائج

اللقاء مع الجانب الإسرائيلي في واشنطن (2010/9/2) وشرم الشيخ (2010/9/14) والقدس الغربية (2010/9/15).

لقد اتضح لهذه القيادة حجم المشكلة الآخذة بالتضخم، ذلك أن نتنياهو لم يكتفِ بوقف قرار التجميد الجزئي للاستيطان، بل قدم سلسلة مطالب، لو تمّت الاستجابة لها لوجد المفاوض الفلسطيني نفسه أمام ترتيبات انتقالية، تقود إلى أقل من "دولة ذات حدود مؤقتة"، "دولة" مقطعة الأوصال. أي باختصار تطبيق العناصر الأساس لـ"خطة المصالح الاستراتيجية" العائدة لحكومة نتنياهو الأولى (1996–1998). وهي الخطة التي كانت قد أقرتها في كانون الأول (ديسمبر) 1997، وهي من إعداد وزير الدفاع إسحق مردخاي ووزير البنى التحتية أريئيل شارون في حينها. ومن أهم عناصرها:

أ) القدس الموحدة بقسميها بعد ضمّ الكتل الاستيطانية في محيطها (القدس الحاضرة؛ Metropolitan Jerusalem) عاصمة دولة إسرائيل؛ ب) ضمّ مستوطنات الضفة ما عدا عدد محدود منها؛ ج) عدم التخلي عن الأراضي التي فيها آبار وأحواض المياه الجوفية، واعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الأمن الإسرائيلي؛ د) شريط يلف الضفة من كل الجهات—بما فيها الشرقية—باليد الإسرائيلية.

ومن أكثر القضايا خطورة التي طرحها نتنياهو في لقاء واشنطن، هو فكرة أو مشروع "اتفاق الإطار"، باعتبار أنه يجد تأييداً لدى الإدارة الأميركية. وانطلق هذا المشروع في بحث مسائل الحدود، بالأساس، من مقاربات أمنية بالمفهوم الإسرائيلي، الذي يركز على ضمّ الأراضي والسيطرة عليها، ومصادرة السيادة، وليس على الاتفاقيات التعاقدية والتعهدات المتبادلة بين دولتين. واستثنى هذا المشروع البحث في القضايا الجوهرية (القدس – الاستيطان – اللاجئون) حيث يجري بحثها لاحقاً بعد إنجاز اتفاق الإطار، فيضحى الهدف هو الوصول إلى تسوية انتقالية جديدة، وليس إلى اتفاق شامل، جاهز للتطبيق في فترة زمنية مختزلة.

في 2010/9/26 لم تجدد حكومة نتنياهو قرار تجميد الاستيطان الجزئي، ولم تثمر المحاولات الأميركية لثني نتنياهو عن موقف حكومته، وهو ما قاد إلى تعطيل المفاوضات، إلى أن انعقدت في شهر كانون الأول (ديسمبر) 2011، وبدعوة أردنية، جولات من "المباحثات الاستكشافية"، بين الطرفين. رفض فيها الجانب الإسرائيلي تقديم أية اقتراحات خطية، إلى أن انتهى أجل هذه المحادثات في 2012/1/26، دون الوصول إلى أية نتائج.

لقد أثبتت التجربة المرة للمفاوضات الثنائية، بأشكالها المختلفة (مباشرة – محادثات تقريب – مباحثات استكشافية) فشل الاستراتيجية التي يعتمدها المفاوض الفلسطيني؛ الأمر الذي يتطلب اعتماد استراتيجية سياسية بديلة، تعيد صياغة شروط العملية التفاوضية، وتضمن الوصول، ضمن سقف زمني محدد، إلى النتائج المطلوبة وطنياً، بما في ذلك قيام الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة، على حدود الرابع من حزيران، وعاصمتها القدس الشرقية المحتلة.

(6)

مأزق الاستراتيجية المعتمدة

وصول المفاوضات المباشرة إلى الطريق المسدود، وتعنّت الجانب الإسرائيلي، ورفضه الالتزام بمتطلبات هذه المفاوضات، وبخاصة وقف مشاريع الاستيطان وأنشطته في القدس الشرقية المحتلة وسائر أنحاء الضفة الفلسطينية، وضعت الجانب الفلسطيني أمام خيارات صعبة، خاصة وأن الوعود

الدولية بالوصول إلى حل متوازن سرعان ما تمّ التخلي عنها، بما فيها قيام دولة فلسطينية، فتصريحات الرئيسين بوش الإبن وأوباما أكدت مدى افتقارها للصدقية والإرادة السياسية.

ومع ذلك بقي الجانب الفلسطيني يراهن، من جهة على استئناف ما لهذه المفاوضات، ويراهن من جهة أخرى على وعد اللجنة الرباعية، بدعم قيام دولة فلسطينية، إذ كانت اللجنة الرباعية الدولية في بياناتها قد أيدت مشروع قيام دولة فلسطينية، كما في بيانها الصادر في موسكو (2010/3/19) الذي جاء فيه أن الرباعية "تواصل دعمها لخطة السلطة الفلسطينية لبناء الدولة الفلسطينية في غضون 24 شهراً كدليل على التزام الفلسطينيين الجدي، دولة مستقلة تقيم الحكم الرشيد، وتوفر الفرص، والعدالة والأمن للشعب الفلسطيني من أول يوم تقام فيه وتكون جارة مسؤولة تجاه دول المنطقة كلها".

لقد تعاملت السلطة الفلسطينية مع وعد اللجنة الرباعية بشكل رئيسي من خلال مشروع عبّر عنه بوضوح رئيس الحكومة سلام فياض، تقدّم به في آب (أغسطس) 2010 بعنوان "موعد مع الحرية" بهدف قيام الدولة المستقلة تحت السقف الزمني لوعد اللجنة الرباعية، والذي كان يفترض أن ينتهي في آب (أغسطس) 2011. قام مشروع فياض في ثلاث دوائر: الأولى البناء الاقتصادي بما في ذلك تشييد البنية التحتية لقيام الدولة وبناء مؤسساتها، الثانية مواصلة العملية التفاوضية برئاسة الرئيس عباس. أما الثالثة فهي "المقاومة الشعبية السلمية".

الدائرة الأولى أثبتت التجربة فشل الرهان عليها، بسبب من إجراءات الاحتلال التعطيلية، والتي تحول دون قيام اقتصاد وطني لدولة مستقلة، وهي ما زالت ترزح تحت الاحتلال. لذا بقيت مشاريع فياض تحت السقف الذي رسمه لها الاحتلال وبما لا يتجاوز الحدود التي لا ترقى بها إلى مستوى اقتصاد وطني لدولة مستقلة.

الدائرة الثانية وضعت على نار حامية حين انطلقت المفاوضات بصيغها المختلفة لكنها وصلت إلى الطريق المسدود. ولقد سبق لصائب عريقات، رئيس دائرة المفاوضات في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، أن أدلى بحديث إلى وكالة الصحافة الفرنسية في 2009/11/11 أكد فيه "أن لحظة الحقيقة جاءت، وعلينا مصارحة الشعب الفلسطيني بأننا لم نستطع تحقيق حل الدولتين من خلال المفاوضات التي استمرت ثمانية عشر عاماً".

أما الدائرة الثالثة (أي المقاومة الشعبية السلمية)، فقد أكدت التجربة أنها وقعت ضحية سياسات بيروقراطية وغير ديمقراطية، تغلق الطريق على قيام هذه المقاومة حتى بصيغتها "السلمية" المزعومة. من بين إجراءات هذه السياسات قرار الحكومة الفلسطينية في 2010/6/10، الذي تتحمل مسؤوليته قيادة حركة فتح، بإرجاء الانتخابات البلدية والمحلية التي كان يفترض أن تجري في 2010/7/1، والتي تأجلت عدة مرات لأكثر من عام بدعاوى مختلفة، مع أن المجالس البلدية والمحلية، تشكل واحداً من المرتكزات المؤسسية الرئيسية لمشروع العمل الجماهيري المناهض للاحتلال.

(7)

الهجوم السياسي الدبلوماسي.. خطوة إلى الأمام

في ظلّ انسداد المسار التفاوضي تمّ التقدم إلى مجلس الأمن الدولي، في أيلول (سبتمبر) 2011 بطلب عضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة على حدود ال 67 إلخ.. ومما لا شكّ فيه أن الجانب

الفلسطيني، كان يدرك الأهمية القانونية والسياسية لمقعد دولة فلسطين في الأمم المتحدة، مع الاعتراف بحدودها وعاصمتها، وبكون أراضيها محتلة وليست "متنازع عليها".

لقد فشلت هذه المحاولة، وفشلها تتحمل مسؤوليته الإدارة الأمريكية بشكل رئيس، نظراً للدور الذي لعبته في التحريض ضدّ الطلب الفلسطيني، والضغوط التي مارستها على الدول الأعضاء في مجلس الأمن، بما في ذلك الأطراف الأوروبية ذات العضوية الدائمة، وتهديد واشنطن في الوقت نفسه باللجوء إلى استخدام حقّ النقض، في حال نال الطلب الفلسطيني الموافقة القانونية المطلوبة للتصويت عليه في مجلس الأمن (أي موافقة 9 دول من أعضائه).

فشل محاولة العام 2011، في دخول الأمم المتحدة، تبعه جمود سياسي بانتظار دورة الجمعية العمومية في العام 2012، حين جرى التأكيد على عزم القيادة الفلسطينية التقدم بطلب عضوية دولة مراقبة، أي بتجاوز مجلس الأمن، والفيتو الأميركي، ومن خلال التوجه مباشرة إلى الجمعية العامة، حيث تتوفر الأغلبية المطلوبة للموافقة على الطلب الفلسطيني.

وهذا ما تحقق بالفعل في 2012/11/29، حيث قررت الجمعية العامة (بموافقة 138 دولة وامتناع 41 واعتراض 9 دول: إسرائيل والولايات المتحدة وكندا وتشيكيا وبنما و4 دول مجهرية في المحيط الهادئ) منح فلسطين وضع "دولة مراقب" في "منظومة الأمم المتحدة" (التي تشمل بالنسبة لفلسطين: الجمعية العامة + محكمة العدل الدولية + المجلس الاقتصادي والاجتماعي + وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ال 18) "دون المساس بالحقوق والامتيازات المكتسبة ودور م.ت.ف كممثل للشعب الفلسطيني، وفقاً للقرارات ذات الصلة والممارسة".

إن نيل وضع "دولة مراقب" في "منظومة الأمم المتحدة" خطوة ذات أهمية سياسية وقانونية، إذ تساهم في توسيع دائرة الاعتراف بالحقوق الفلسطينية وبدولة فلسطين؛ كما أن هذه الخطوة تمكّن من خلال التوقيع على مواثيق عالمية ومنها نظام روما الأساسي من الانضمام إلى "محكمة الجنايات الدولية"، ما يسمح بمقاضاة إسرائيل ومحاسبتها—كدولة ومسؤولين سياسيين وعسكريين—على جرائمها وانتهاكاتها للمبادئ والأصول والقواعد الناظمة للاحتلال بحسب ما تقرره الشرعية الدولية والقانون الدولي وشرعة حقوق الإنسان والقوانين المتفرعة منها.. وإلى هذا، فإن العضوية المراقبة لدولة فلسطين تمنح أراضيها مكانة "الأراضي المحتلة"، وتسقط صفة "الأراضي المتنازع عليها" التي أضفتها عليها اتفاقيات أوسلو سيئة الصيت.

إن الحكومة الإسرائيلية تعي كل هذا بطبيعة الحال، وتدرك مخاطره على مشروعها السياسي، وهذا مع عبّرت عنه بوضوح في جلستها المنعقدة في 2012/12/2 حين قررت: إن الضفة هي "أرض موضع خلاف" و"للشعب اليهودي حق طبيعي ومطالب إقليمية فيها"، وليس في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ما يغيّر مكانة المناطق موضع الخلاف وهو "لن يشكل أساساً للمفاوضات مع السلطة الفلسطينية مستقبلًا". وفي بداية جلسة الحكومة الإسرائيلية أكد نتنياهو: "اليوم نحن نبني وسنواصل البناء في القدس وفي كل الأماكن التي توجد على خريطة المصالح الاستراتيجية لدولة إسرائيل".

رغم ارتفاع نبرتها، فإن الحكومة الإسرائيلية تدرك تماماً أن الفلسطينيين قد خلقوا من خلال قرار الجمعية العامة أساساً جديداً للمفاوضات تستأنف بموجبه من أساس حدود ال 67 والأراضي الفلسطينية المحتلة التي تقع خلفها؛ من هنا فهي تواصل سعيها للاعتراف (أو لتجديد الاعتراف)

بالكتل الاستيطانية الرئيسية كجزء من الأراضي السيادية لإسرائيل، وبالتالي كنقطة انطلاق للمفاوضات على غرار ما أقدمت عليه الإدارة الأمريكية إبان ولاية بوش في رسالته إلى شارون (2004/4/14)[4] التي قطعت بذلك: "وعلى ضوء الوقائع الجديدة على الأرض، بما فيها مراكز التجمعات السكانية الرئيسية الموجودة في إسرائيل، فمن غير الواقعي أن نتوقع أن تكون نتيجة المفاوضات النهائية عودة كاملة إلى خطوط الهدنة لعام 1949"...

(8)

مواصلة التقدم السياسي

إن نيل العضوية المراقبة لدولة فلسطين على أساس حدود ما قبل ال 67 خطوة هامة تفتح أمام الحالة الفلسطينية آفاق سياسية رحبة، إن هي اعتمدت – حقيقة – استراتيجية بديلة للاستراتيجية الحالية، بما يشمل كذلك موضوع المفاوضات بمتطلباتها إلخ..، وإن هي اعتمدت دبلوماسية هجومية، تقوم على العمل في الميدان ضدّ الاحتلال والاستيطان؛ ومواصلة الهجوم السياسي لتوسيع دائرة الاعتراف بالدولة الفلسطينية والتأييد للحقوق الفلسطينية، وكذلك لوضع إسرائيل موضع المسائلة والمحاسبة على انتهاكاتها المتمادية للاتفاقيات الدولية الناظمة لقواعد ممارسة الاحتلال، فضلاً عن اعتداءاتها على حقوق الإنسان، وذلك في المحافل الدولية والإقليمية المختلفة.

إن تجربة تعامل الفريق الفلسطيني المفاوض مع فتوى محكمة العدل الدولية في لاهاي بشأن الـ "جدار" (2004)، ومع تقرير غولدستون حول انتهاكات وجرائم حرب إسرائيل إبّان حملة "الرصاص المصبوب" (2009)، لا تشكل المثال المطلوب اتباعه في التفاعل مع نيل عضوية فلسطين في الجمعية العامة، أو النموذج المنشود لمتابعة الهجوم السياسي الدبلوماسي ضدّ الاحتلال الإسرائيلي وممارساته، بما في ذلك مشاريع الاستيطان وأنشطته في الضفة الفلسطينية والقدس الشرقية المحتلة.

إن مراجعة هاتين التجربتين (فتوى لاهاي، تقرير غولدستون)، بالنفس النقدي اللازم مسألة في غاية الأهمية للخلوص إلى الاستنتاجات الضرورية، التي تؤكد ضرورة متابعة الهجوم السياسي والدبلوماسي ضدّ الاحتلال والاستيطان، دون تقطّع، ودخول معركة التحدي، معركة الاستقلال، ومغادرة استراتيجية الخيار الأحادي: المفاوضات تحت الرعاية الأميركية، تحت سقف اللجنة الرباعية، وخطة "خارطة الطريق"، وتبني استراتيجية بديلة، تكفل ضمان تحقيق أهداف البرنامج الوطني: العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة كاملة السيادة بحدود الرابع من حزيران وعاصمتها القدس الشرقية المحتلة.

(9)

الانقسام

إن استمرار حالة الانقسام تشتت الجهود، وتبعثر الإمكانيات وتفقد النضالات الفلسطينية اتجاهاتها السليمة وتغرقها في صراعات داخلية، تندرج في إطار من التهالك على السلطة والمكاسب

---

[4] راجع ص 36 من كتاب "خطة فك الارتباط"، الصادر عن شركة دار التقدم العربي. ط 1: آذار (مارس) 2005. وكذلك بيان الرئيس الأميركي الصادر عن البيت الأبيض في 2004/4/14، ص 51 من نفس الكتاب.

على خلفية خيارات سياسية واستراتيجية متباينة. لقد نشأت في هذا الخضم فئات اجتماعية لدى الطرفين، في رام اللّه وغزة، اعتاشت على الانقسام، وبنت لنفسها على قاعدته مصالح فئوية. ففي القطاع ازدهرت تجارة الأنفاق والتهريب تحت غطاء المقاومة. لذلك لا يبدو غريباً أنه في الوقت الذي تشتد فيه الأزمات الاقتصادية في القطاع، وترتفع نسبة العاطلين عن العمل، وتتسع أعداد الفقراء ومن هم دون خط الفقر.. في هذا الوقت تنمو شريحة من أصحاب الملايين، اغتنت من سياسة التهريب وتجارة الأنفاق واحتكار المواد الغذائية والمحروقات وغيرها من المواد الضرورية للحياة. أما في رام اللّه، فقد غابت رقابة الجسم التشريعي على أداء الحكومة والإدارات والأجهزة، واستشرت سياسة التضييق على الحريات، وتدخّل الأجهزة الأمنية في الحياة السياسية، ومنع التجمعات العامة، والتحركات الشعبية، بذريعة قطع الطريق على أنصار حماس للاندساس وزرع الفتنة في الصفوف.

(10)

عقبات أمام إنهاء الانقسام

إنهاء الانقسام، منذ لحظة وقوعه، شكّل واجباً وطنياً على القوى الوطنية والمخلصة كافة. لذلك كانت الجبهة الديمقراطية أول من أطلق مبادرة لإنهاء الانقسام، واستعادة الوحدة الداخلية في مذكرة رفعتها إلى المجلس المركزي ل م.ت.ف (حزيران/ يونيو 2007). استندت هذه المبادرة إلى إرادة شعبية تدين الانقسام والاقتتال، وتتمسك بالوحدة الوطنية كضرورة نضالية استراتيجية في مواجهة العدو الإسرائيلي. واتبعت الجبهة في ذلك خطين متوازيين: الخط الأول: مواصلة الاتصالات والتحركات على الصعيد الوطني والإقليمي لجمع شمل القوى الفلسطينية كافة، إلى طاولة الحوار، بالاستناد إلى إعلان القاهرة (2005) ووثيقة الوفاق الوطني (2006). الخط الثاني: تعبئة الشارع الفلسطيني وقواه السياسية ضدّ سياسة الانقسام واللجوء إلى العنف في حلّ الخلافات السياسية أو الاعتقال والتوقيف على خلفية سياسية، والقمع وخنق الحريات العامة بذريعة قطع طريق الفتنة.

لقد أثمرت الجهود الوطنية الفلسطينية، وبالتعاون مع القاهرة، في بلورة وثيقة للمصالحة أطلق عليها اسم "الوثيقة المصرية". جاءت في طبعتها الأولى حصيلة مشاورات مصرية مع الأطراف الفلسطينية كافة. حاول مقدموها أن يأخذوا بالاعتبار تنوع المواقف السياسة لدى الأطراف الفلسطينية، وخلق توازن في تبني هذه المواقف والسياسات.

غير أن الملاحظ، أنه في الوقت الذي ينجح فيه الحوار الوطني الشامل في بلورة مواقف وسياسات توحيدية، تضع حداً للانقسام وتنهيه، تعود الحالة الفلسطينية خطوات إلى الوراء عندما ينتقل الحوار من صيغته الوطنية الشاملة إلى صيغته الثنائية، التي تجمع بين فتح وحماس. لذلك بقيت ورقة المصالحة المصرية معلقة في الهواء، تلقى معارضة بشكل خاص من حماس، إلى أن تبلور الوضع الفلسطيني في ملحاحيته الوطنية لعقد لقاء وطني شامل، تمّ فيه توقيع "اتفاق المصالحة" في 2011/5/4، وأعيدت الحياة، على ضوء ذلك، للّهيئة الوطنية العليا التي تشكلت بقرار من مؤتمر القاهرة للحوار الوطني (2005)، وتضمّ رئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية والأمناء العامين بمن فيهم حماس والجهاد، ورئيس المجلس الوطني وشخصيات مستقلة متوافق عليها. استطاعت هذه الهيئة والهيئة المتفرعة عنها أن تخطو خطوة مهمة بإنجاز مسودة قانون لانتخاب المجلس الوطني

الفلسطيني، بنظام التمثيل النسبي الكامل، وأن تتقدم بالحوار خطوة من أجل تعميم هذا النظام على القوانين الانتخابية كافة (مجلس تشريعي، اتحادات شعبية ونقابات..).

(11)

الإصلاح الديمقراطي واستعادة الوحدة الداخلية

نجحت القوى الديمقراطية واليسارية في أن تكرس في جولات الحوار الوطني الشامل قاعدة الربط بين تجاوز الانقسام واستعادة الوحدة وبين ضرورة إنجاز إصلاح ديمقراطي في مؤسسات السلطة ومنظمة التحرير الفلسطينية، عبر اللجوء إلى الانتخابات وفقاً لنظام التمثيل النسبي الكامل الذي يكرس الشراكة الوطنية، ويلغي نظام المحاصصة، ويسقط حالة الاستقطاب الثنائي، ويفتح الباب لتمثيل القوى كافة، وفقاً لنفوذها في الحركة الشعبية وفي الشارع. الإصلاح الديمقراطي الذي يكرس مبدأ المواطنة دون تمييز ويفتح باب الوظيفة العامة على أسس مهنية وعلى قاعدة الكفاءة وليس الموالاة، بعيداً عن المحاباة الحزبية والعشائرية والجهوية، ويكرس مرجعية الأجهزة الأمنية ممثلة بمراجعها المختصة، كما يكرس الفصل بين السلطات وتوزيع وتكامل الصلاحيات والمسؤوليات والمهام في آن، بين مؤسسات السلطة ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، ويحصّن موقع اللجنة التنفيذية في م.ت.ف. المرجعية السياسية العليا للسلطة الفلسطينية.

من جهة أخرى، وفي سياق منفصل، لكن بنتائج تصبّ في صالح تذليل العقبات التي ما زالت تعترض سبيل تجاوز الانقسام، تجدر ملاحظة ما ترتب على حملة "عمود السحاب" (14–2012/11/21) من أجواء ضاغطة لاستعادة الوحدة الداخلية. واستكملت هذه الأجواء، لا بل تعززت بنفس الوجهة، بعد نيل دولة فلسطين العضوية المراقبة في الأمم المتحدة. إن هذا التلاقي في الموقف ووحدته بين مختلف مكونات الحالة الفلسطينية (حركة جماهيرية + قوى المجتمع المدني + القوى السياسية) – بغضّ النظر عن نسبة المناورة في موقف القوى السياسية التي تتحمل بشكل مباشر مسؤولية الانقسام – يوفر شروط متقدمة لاستئناف العمل على سكة تجاوز الانقسام بروحية جديدة وأفق واعد، يستكمل صمود القطاع وإنجاز الأمم المتحدة باستعادة الوحدة.

إن شقّ الطريق أمام سياسة تجاوز الانقسام واستعادة الوحدة وإنجاز الإصلاح الديمقراطي الشامل في السلطة وم.ت.ف، يتطلب جهوداً مضنية من القوى الحريصة على الوحدة الوطنية، فصائل وشرائح اجتماعية، والتصدي لتيارات الانقسام لدى الطرفين، واللذين يتحملان، بنسب مختلفة، وتبعاً للظرف، المسؤولية كاملة عن مسيرة إنهاء الانقسام. فضلاً عن ذلك فإن الانغماس في مجابهة الاحتلال والاستيطان، في إطار معركة الاستقلال، وقيام الدولة المستقلة كاملة السيادة، من شأنه أن يضعف تيارات الانقسام، وأن يعزز التيارات الوطنية الحريصة على استعادة الوحدة الداخلية.

III– في الأزمة الاجتماعية – الاقتصادية

كشفت المظاهرات والاحتجاجات، التي عمّت مختلف مناطق الضفة الفلسطينية في أيلول (سبتمبر) 2012 حقائق لم تكن تخفى على أحد، وطرحت على جدول أعمال الهيئات والمؤسسات الرسمية والأهلية الفلسطينية، سواء في م.ت.ف أم في السلطة الفلسطينية جملة من التحديات والأسئلة، التي لم يعد ممكناً تأجيل الإجابة عليها ومواجهتها في ظلّ التطورات الجارية في المنطقة

وانشغال العالم بها، وفي ضوء تراجع مكانة القضية الفلسطينية وموقعها، نسبياً، في الاهتمامات العربية والإقليمية والدولية.

تفجرت هذه الاحتجاجات والمظاهرات على خلفية ارتفاع أسعار مشتقات النفط وعدد من السلع الأساسية، التي لا غنى للمواطن العادي عنها في حياته اليومية، غير أن تلك المظاهرات والاحتجاجات كانت في الوقت نفسه تؤشر على عوامل احتقان أخرى كانت تتفاعل منذ فترة ليست بالقصيرة في المجتمع السياسي والمدني الفلسطيني كانسداد آفاق العملية السياسية للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وآفاق إنجاز الوحدة الوطنية واستعادة وحدة النظام السياسي الفلسطيني، فضلاً عن معاناته من أزمة اقتصادية ومالية غير مسبوقة كانت تتراكم على امتداد أعوام على شكل فقاعة قابلة للانفجار في كل لحظة.

على المستوى السياسي أصبح واضحاً أن التسوية السياسية المتعثرة أصلاً، قد تجمدت بعد أن صعد إلى الحكم في إسرائيل ائتلاف يميني، هو الأكثر تطرفاً في جميع حكومات إسرائيل، وتشكلت قاعدة هذا اليمين الإسرائيلي من أحزاب يمينية وحريدية، هي الأكثر عداء وعدوانية في التعامل مع الفلسطينيين بشكل عام (في مناطق ال 67 وال 48 على حدٍّ سواء) ومع حقوقهم الوطنية والسياسية والاجتماعية بالتحديد. وأحكم هذا اليمين سيطرته على الحكم من الأعلى عبر الكنيست والحكومة والمؤسسة العسكرية ودوائر المخابرات، ومن الأسفل من خلال الأحزاب السياسية اليمينية المتطرفة ومنظمات المستوطنين والجمعيات الاستيطانية. وعبّرت مظاهر التطرف في سياسة هذا الائتلاف الحاكم عن نفسها في مناطق ال 48 من خلال سلسلة من القوانين العنصرية والتمييزية: كقانون خدمة الدولة، وقانون التسجيل السكاني أو ما يعرف بقانون الولاء والمواطنة في إسرائيل كدولة يهودية صهيونية، وقانون النكبة، وقانون الجمعيات المناهضة للاحتلال والتميز، وقانون نزع المواطنة، وغيرها من القوانين العنصرية التمييزية الموجهة في الأساس ضدّ المواطنين الفلسطينيين خلف الخط الأخضر.

(.....)

(3)

هبّة أيلول وموقف القوى

كان هذا الوضع واضحاً في حركة الاحتجاجات والمظاهرات، التي اجتاحت مناطق الضفة الغربية في أيلول (سبتمبر) 2012، فبقدر ما وجهت جماهير هذه الاحتجاجات والمظاهرات غضبها ضدّ ارتفاع الأسعار والسياسة الاجتماعية – الاقتصادية، للحكومة، فقد وجهت غضبها كذلك ضدّ الاتفاقيات الموقعة بدءاً باتفاقيات أوسلو وانتهاء ببروتوكول باريس الاقتصادي وطالبت بوقف العمل بها وبإلغائها. فقد وجد الرأي العام الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة في الضفة، نفسه أمام أفق مسدود في العملية السياسية وأفق مسدود في التنمية الاجتماعية – الاقتصادية وتدهور متواصل في مستويات المعيشة بفعل سياسة الاحتلال من ناحية وسياسة الحكومة من ناحية أخرى، وهي حكومة كانت تسير على غير هدى وتدور في حلقة مفرغة من التقليد الأعمى "للحكم الرشيد" فيه الكثير من التقليد المشوه لسياسة اللحاق بعولمة ليبرالية جديدة، حكومة توهم الرأي العام بـ"موعد قريب مع الحرية" ومع بناء مؤسسات دولة، بينما هي تعمل في واقع الأمر في إطار سلطة

تضغط إسرائيل عليها باستمرار لمواصلة عملها كوكيل ثانوي لسلطات وقوات الاحتلال في الشؤون السياسية والاقتصادية والأمنية.

وبقدر ما انكشف الوضع عن واقع مأساوي على الأرض نتيجة مواصلة حكومة إسرائيل نشاطاتها الاستيطانية في عموم مناطق الضفة الغربية ومواصلتها كذلك سياسة التهويد والترانسفير والتطهير العرقي في القدس ومحيطها وفي مناطق الأغوار الفلسطينية، فقد انكشف الوضع كذلك عن أفق مسدود أمام العملية التفاوضية وعن المأزق الاستراتيجي الذي زجّ فيه المشروع الوطني في ظلّ تمسك الجانب الفلسطيني بالاتفاقيات الموقعة مع حكومة إسرائيل والتزاماتها المجحفة، كما انكشف عن مأزق السلطة وعجزها وعدم قدرتها على توفير متطلبات الحياة الكريمة للمواطنين تحت الاحتلال، هذا المأزق، الذي عرّى أوهام الازدهار والنمو الاقتصادي وأوهام وسراب الترويج لـ"موعد مع الحرية" وبناء مؤسسات دولة في ظلّ الاحتلال.

انقسم الشارع الفلسطيني في غمار حركة الاحتجاجات والمظاهرات بشعاراتها ومطالبها بين أكثر من اتجاه، دعا الأول ممثلاً بالقوى والاتجاهات الديمقراطية إلى الاستمرار في الاحتجاجات والضغط على السلطة للتراجع عن سياستها الاجتماعية – الاقتصادية، التي تقود إلى مزيد من الإفقار والتفاوت الاجتماعي في المجتمع، حيث تتسع دوائر الفقر لتشمل الفئات الدنيا والمتوسطة من "الطبقة الوسطى"، والضغط كذلك على القيادة السياسية ودفعها إلى مراجعة الموقف من اتفاقيات أوسلو باتجاه فكّ الارتباط معها والتحرر من قيودها وصولاً إلى تعليق العمل بها وتجاوزها، فيما كان يدعو الاتجاه الثاني ممثلاً بالتيار الوطني إلى المشاركة في هذه المظاهرات والاحتجاجات بغرض احتوائها والحيلولة بينها وبين الاصطدام مع القوى الأمنية للسلطة، التي كانت تتلقى تعليمات متضاربة بشأن الموقف من هذه المظاهرات والاحتجاجات.

إلى جانب هذين الاتجاهين ظهر التيار الإسلامي مرتبكاً يرقب التطورات بحذر ويتعامل معها باعتبارها تدور في ميدان ليس بميدانه، فضلاً عن خشيته من انتقال التحرك بالتداعي إلى قطاع غزة على خلفية ما يعانيه المواطنون في القطاع من فقر وبطالة، وضائقة اقتصادية ومالية، ومن تدهور في مستوى المعيشة، وتدهور في حالة الحريات العامة والحياة الديمقراطية عموماً.

أمام هذا الانقسام في الشارع الفلسطيني تراجع زخم حركة الاحتجاجات والمظاهرات الجماهيرية بمجرد تراجع الحكومة عن رفع الأسعار باستجابة جزئية للجانب المطلبي للحركة الاحتجاجية الجماهيرية. ومع ذلك يجب عدم الاستهانة بالنتائج التي ترتبت على هذه الحركة، فقد أدركت الحكومة أنها لا تستطيع مواصلة السير في سياسة التقليد المشوّه للحوكمة الرشيدة والدوران في حلقة مفرغة من الأوهام حول الازدهار والنمو الاقتصادي في ظلّ الاحتلال وقيود بروتوكول باريس الاقتصادي.

(4)

الحاجة إلى مراجعة النهج السياسي

وعلى خلفية الإدراك المتزايد لدى أوساط قيادية متسعة في م.ت.ف لعبث حصر الخيارات السياسية الوطنية بخيار وحيد، هو خيار المفاوضات، وعبث الامتثال من جانب واحد للالتزامات

المنصوص عليها في اتفاقيات أوسلو أو في خطة "خارطة الطريق" الدولية، أخذت القيادة المتنفذة في م.ت.ف، وإن بتردد، تتلمس الحاجة إلى مراجعة في النهج السياسي، الذي سارت عليه على امتداد عقدين من الزمن دون أن يعود بفائدة على الشعب الفلسطيني وحقوقه ومصالحه، وبدت هذه القيادة في وضع مرتبك، يفتح تحت ضغط القوى الديمقراطية والوطنية الجذرية، والشارع عموماً، على إمكانية بلورة قواسم وطنية مشتركة تفضي إلى إنقاذ المشروع الوطني من مأزقه الاستراتيجي.

لقد بات واضحاً أن استمرار الوضع الراهن في ظلّ غياب أفق سياسي للتسوية أو لعملية تفاوضية جادة، باهظ الثمن بالنسبة للفلسطينيين، خاصة في ظلّ إصرار الحكومة الإسرائيلية على مواصلة السيطرة على الأرض ومصادرتها لصالح النشاطات الاستيطانية وإصرارها في الوقت نفسه على استمرار هذا التقاسم الوظيفي للصلاحيات مع السلطة الفلسطينية، الذي يحولها إلى وكيل ثانوي وحسب للمصالح السياسية والاقتصادية والأمنية لدولة إسرائيل. فحكومة اليمين المتطرف تفضل استمرار الوضع الراهن وتسعى لإطالة أمده بهدف خلق مزيد من الوقائع على الأرض لا تبقي أمام الفلسطينيين غير خيار القبول بـ"السلام الإقتصادي وبدولة ذات حدود مؤقتة" (لتصبح دائمة) تحت انتداب توسعي إسرائيلي طويل الأمد، مثلما تفضل إستمرار الوضع في قطاع غزة على حالة على أمل دفعه وما يترتب على ذلك من مسؤوليات نحو مصر.

في إطار هذا الموقف تناور حكومة إسرائيل بخيارات تتراوح بين تسوية مؤقتة، دولة حدود مؤقتة (تتحول إلى دائمة) بمساحة جغرافية محدودة ومعازل متلاصقة ترتبط فيما بينها بسلسلة من الأنفاق والجسور تحت سيطرة إسرائيل تعفيها في الوقت نفسه من مسؤولياتها الدولية كقوة احتلال وتعفي المجتمع الدولي كذلك من حرج الموقف العاجز عن التأثير في السياسة المتعنتة لدولة الاحتلال.. وبين خطة انطواء أو انسحاب أحادي الجانب، تقرر هي حدوده ومداه من جانب واحد مثلما تقرر كذلك مصير المستوطنات وقضايا أخرى تتصل بالأمن والموارد والمعابر للتخلص من المفاوضات حول حل الدولتين وكذلك حول قضايا الوضع النهائي، للوصول إلى النتيجة نفسها، أي السلام الاقتصادي والتقاسم الوظيفي بين دولة إسرائيل وما تسميه بدولة فلسطين، أو دولة الحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية، وتجد في ذلك الدعم والتشجيع والحماية من الإدارة الأميركية.

(5)

تداخل الأزمتين السياسية والاقتصادية - الاجتماعية

حالة الاحتقان في الشارع الفلسطيني ما زالت قائمة. وإذا كان للوضع السياسي والتطورات السياسية دور في حركة الاحتجاج في ظلّ إدراك الرأي العام لكوارث الاستيطان الزاحف، ولانسداد آفاق التسوية السياسية، ودخول المشروع الوطني في مأزق استراتيجي، فقد كان للوضع الاقتصادي - الاجتماعي دوره في وصول حالة الاحتقان إلى حافة الانفجار.

لم تشهد المناطق الفلسطينية احتجاجات مطلبية كتلك التي رافقت الحراك الشعبي في أيلول (سبتمبر) 2012، لا من حيث الحجم ولا من حيث الاتساع. حركات الاحتجاج والانتفاضات الشعبية الفلسطينية كانت في العادة موجهة بالدرجة الرئيسية ضدّ الاحتلال وسياساته وممارساته. اختلف الوضع في أيلول حين تداخلت العوامل السياسية - الوطنية مع العوامل الاجتماعية - الاقتصادية. لم

يعد الرأي العام يستطيع التعايش مع مشروع سياسي وطني في حالة تراجع، ولا مع سياسة اجتماعية – اقتصادية تقوده إلى مزيد من الإفقار والبطالة وتدهور في مستوى المعيشة وإلى أزمات اقتصادية ومالية بنيوية.

لقد ظهرت السلطة الوطنية على حقيقتها كسلطة وظيفية تسيطر سيطرة جزئية على نحو 18 بالمئة من أراضي الضفة، ولا تسيطر على الموارد والحدود والمعابر ولا على الاقتصاد، وليس باستطاعتها التحكم بفعل دورها الوظيفي المرسوم في حركة السوق أو الأسعار المرتبطة أساساً بمؤشرات ممر إجباري للسوق والأسعار في الأراضي الفلسطينية؛ فالمواطن الفلسطيني يشتري بأسعار السوق الإسرائيلية، رغم أن معدل الدخل في إسرائيل أربعة أضعاف معدل الدخل للمواطن الفلسطيني.

ومع انفجار فقاعة الأزمة المالية وفقاعة الأسعار، وعدم قدرة السلطة على دفع رواتب الموظفين واستجابتها التلقائية لآليات حركة الأسعار في إسرائيل، تبدد الوهم، الذي حاولت الحكومة ترويجه في أوساط الرأي العام بأن الفلسطينيين على "موعد مع الحرية" عام 2011، وعلى "موعد مع التحرر من مساعدات الدول المانحة" عام 2013، وتبدد وهم بناء "مؤسسات الدولة" في ظلّ الاحتلال.

لقد فتحت الحكومة على امتداد الأعوام الثلاثة الماضية شهية المواطن على وضع معيشي أفضل بشكل عام، ووضع معيشي أفضل من الوضع المعيشي الصعب في قطاع غزة بشكل خاص، ليصحو الرأي العام على وضع معيشي يتدهور دون توقف، بفعل ارتهان الاقتصاد الفلسطيني لقيود اتفاقيات أوسلو وقيود مساعدات الدول المانحة، ودخوله في تباطؤ اقتصادي فاقمته تدابير التقشف العرجاء وزيادة الضرائب على نحو غير متوازن، وهي تدابير مستوحاة من توجيهات البنك الدولي بإلقاء أعباء ومسؤوليات التنمية على قطاع خاص يعمل في دائرة ضيقة دون حدٍّ أدنى من إجراءات الحماية.

(6)

بروتوكول باريس.. أصل العلّة

كان أمراً طبيعياً أن تنفجر فقاعة الأزمة المالية وفقاعة الأسعار وأن توجه الحركة الاحتجاجية المطلبية غضبها ضدّ اتفاقيات أوسلو وقيودها وبروتوكول باريس الاقتصادي وإكراهاته. فاتفاقيات أوسلو، التي جزأت الضفة الفلسطينية إلى مناطق نفوذ بين السلطة وبين الاحتلال، حرمت الاقتصاد الفلسطيني من فرص النمو، حيث تحولت المناطق المسماة (ج) في الاتفاقيات إلى مناطق طاردة للسكان الفلسطينيين والاستثمار الفلسطيني في الوقت نفسه.

في هذه المناطق، التي تشكل نحو 60 بالمئة من مساحة الضفة الغربية حيث يعيش فقط 150 ألف مواطن فلسطيني، ربعهم يسكن مناطق الأغوار الفلسطينية، ومن تبقى منهم يعيشون في مناطق عسكرية مغلقة. سلطات الاحتلال تحظر البناء على 70 بالمئة من مساحة هذه المنطقة، بينما يخضع البناء في 29 بالمئة من هذه المساحة لقيود صارمه للغاية. وما ينطبق على البناء في هذه المنطقة الواسعة ينطبق كذلك على الاستثمار الفلسطيني، ولهذا تعتبر مناطق (ج) مناطق طاردة للسكان وطاردة للاستثمار في الوقت نفسه، الأمر الذي يعني حرمان الاقتصاد الفلسطيني من فرص التطور والنمو ومحاصرة استثماراته في مساحة جغرافية ضيقة هي مساحة المعازل.

ومثلما تضع اتفاقيات أوسلو بأبعادها السياسية والإدارية والأمنية قيوداً ثقيلة على الاقتصاد الفلسطيني وفرص التنمية، فقد جاء بروتوكول باريس الاقتصادي ليشدد من هذه القيود. (.....)

في ظلّ هذه القيود تتراجع على نحو واسع فرص التنمية وتصبح شبه مستحيلة، خاصة عندما يغيب الدور الاستثماري في القطاعات الإنتاجية لبورجوازية وطنية لم يفسح الاحتلال ولم تفسح القيود المجال أمامها للعمل بحرية، فانحصرت نشاطاتها الاقتصادية إلى حدٍّ بعيد في منشآت صغيرة، أي ليست من الحجم الاقتصادي الكافي للتوسع في عمليات الاستثمار، مثلما انحصرت في مؤسسات اقتصادية كونت أصولها من خلال الوساطة التجارية والعقارية والخدماتية ومن خلال صفقات لتقاسم الريع مع السلطة كصفقات الاتصالات وسوق الأوراق المالية، التي تبحث عن الربح السريع بعيداً عن الاهتمامات التنموية. ولم توفر الحكومات الفلسطينية المتعاقبة ظروفاً مناسبة لما يمكن أن يسمى أطراف التنمية الفلسطينية، الرأسمالية المحلية ورأسمالية الشتات والقطاع العام لتتعاون، رغم قيود اتفاقيات أوسلو وقيود بروتوكول باريس الاقتصادي، في بناء قاعدة إنتاجية محلية في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات وفي تقليل الارتهان للاقتصاد الإسرائيلي وتوفير مقومات الصمود الفلسطيني فوق أرض الوطن.

(.....)

(10)

أوهام الانتعاش الاقتصادي

في الوقت نفسه، وفي ظلّ حالة الانتعاش الاقتصادي النسبي شجعت الحكومة ثقافة الاستهلاك وثقافة الاستدانة والقروض البنكية، فشهدت الأسواق حركة نشطة نسبياً بفعل الارتفاع الملحوظ في التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص وقروض المواطنين الشخصية، فالجهاز المصرفي الفلسطيني، الذي نشأ بعد العام 1994، وكان على امتداد سنوات متحفظاً في تسهيلاته الائتمانية، أخذ يتوسع في منح القروض لقطاعات التجارة ومضاربات السوق المالي والعقارات والأراضي، وهي قطاعات لا ترتبط بالتنمية بشكل مباشر وأساسي، فبلغت حصتها من التسهيلات الائتمانية نحو 30 بالمئة، فيما لم تتجاوز حصة القطاعات الزراعية والثروة الحيوانية والسياحة والنقل والمواصلات نحو 5.5% من مجموع التسهيلات الائتمانية. وكانت نسبة حصة القطاعات الخدماتية الأخرى كالصحة والتعليم والمهن الحرة متدنية ولم تتجاوز 2.3 بالمئة من التسهيلات الائتمانية للبنوك، فيما كانت حصة برامج تمويل شراء السيارات 3.5 بالمئة وحصة السلع الاستهلاكية نحو 4.1 بالمئة.

لقد زادت خلال الأعوام 2010 و2011 قروض المواطنين الشخصية من البنوك لأغراض استهلاكية زيادة كبيرة، وكذلك كان هو الحال لأغراض السكن والعقارات. وكانت شروط هذه التسهيلات قاسية للغاية، فالفائدة كانت مرتفعة وكذلك "المرابحة" وفق شروط القروض للبنوك الإسلامية.

في ظلّ أوهام الانتعاش الاقتصادي، التي روجت لها الحكومة، ارتفعت وتيرة ومستوى الإقراض في الأعوام الأخيرة. ودون رقابة أو تدخل نمت التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك للقطاع الخاص، بما في ذلك موظفي القطاع العام بمعدل 13 بالمئة سنوياً، ما كان يدعو إلى القلق بسبب الوضع

الاقتصادي الهش، فبلغت هذه التسهيلات في السنوات الخمس الأخيرة نحو عشرة مليارات دولار وهو رقم يفوق بنحو 50 بالمئة الإقراض الإجمالي الممنوح في السنوات السبع السابقة لعام 2006.

عندما انفجرت فقاعة الرواتب، أي عندما عجزت الحكومة عن صرف رواتب الموظفين في مواعيدها صحا الرأي العام على أزمة جديدة تهدِّد الوضع الائتماني في القطاع الخاص، تماماً كما هدَّد تراجع المساعدات الخارجية الوضع الائتماني للسلطة. وكانت شرائح واسعة مما يسمى بالطبقة الوسطى من أبرز فئات المجتمع، الذين أصيبوا بقلق على المستقبل نتيجة الغرق في ديون القروض وتضعضع وضعهم الائتماني في الجهاز المصرفي.

(.....)

(11)

استراتيجية اقتصادية واجتماعية جديدة[1]

1- إن إجراء إصلاح ديمقراطي شامل في النظام السياسي الفلسطيني هو ضرورة سياسية لإقامة نظام يرتقي في بنيته وآلياته وأهدافه إلى تجسيد المشروع الوطني الفلسطيني، وكذلك تبني سياسات اقتصادية - اجتماعية تقوم على مبدأ العدالة الاجتماعية لكل فئات الشعب، خاصة في ظلّ الاحتلال.

ترتبط هذه الخطة الاقتصادية - الاجتماعية بآلياتها وأهدافها ارتباطاً وثيقاً بمتطلبات النضال الوطني التحرري والهادف إلى الخلاص من الاحتلال والاستيطان، ونيل الاستقلال والسيادة. هدفها الرئيس توفير مقومات الصمود للمجتمع في معركة الاستقلال الوطني.

كي تصبح قابلة للتنفيذ لا بدّ أن تكون حصيلة توافق وطني شامل يقوم على أساس المشاركة الفاعلة في صوغ أهدافها وآلياتها من قبل القوى السياسية والاجتماعية المؤثرة (أحزاب ونقابات ومؤسسات ومنظمات شبابية ونسائية وأكاديمية وأهلية..).

لا بدّ أن تضمن لها تطبيقاً خلاقاً بالفعل لا بالقول، لمبدأ التكامل بين السياسات الاقتصادية والسياسات الاجتماعية. فأهداف التنمية الاجتماعية لا يمكن تحقيقها على نحو مستدام بدون الموارد التي يؤمنها النمو الاقتصادي. والنمو الاقتصادي يصبح بلا مغزى ما لم يهدف إلى الارتقاء بمستوى حياة المواطنين في مختلف المجالات.

لا بدّ أن تستلهم الخطة القيم الديمقراطية والعلمانية التي تكرسها وثيقة إعلان الاستقلال والقانون الأساسي، وأن تعتمد مبادئ الشفافية والمساءلة واحترام حقوق الإنسان والفصل بين المؤسسات الدينية ومؤسسات السلطة، والمساواة بين المواطنين، والتطبيق الدقيق لمبدأ تكافؤ الفرص والعدالة في توزيع ثمار التنمية.

---

[1] ملخص للدراسة التي تقدمت بها الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين إلى المؤتمر الوطني حول "السياسة الاجتماعية المتكاملة في فلسطين" المنعقد في رام الله في 2012/6/9.

راجع النص الكامل لهذه الدراسة وعنوانها: "نحو استراتيجية بديلة للنمو الاقتصادي والتنمية المجتمعية... بديلاً عن السياسة النيوليبرالية (وصفات البنك الدولي) لحكومة فياض"، ص 39-72 من كتاب "خيارات فلسطينية.. 2008-2009"، من إصدار المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات (ملف). الطبعة الأولى: تشرين الأول (أكتوبر) 2010.

2- لكن لا بدّ عند التصدي لهذه المهمات في سياق تطبيق استراتيجية وسياسات اقتصادية اجتماعية بديلة، أن تؤخذ بعين الاعتبار الحقائق التالية:

إن سياسة الدمج والإلحاق الاقتصادي التي انتهجتها سلطات الاحتلال منذ حلوله في العام 1967 ألحقت دماراً شاملاً ببنية الاقتصاد الوطني ومزقتها إلى أشلاء ترتبط بوشائج عميقة من التبعية مع الاقتصاد الإسرائيلي.

إن الاتفاقيات المبرمة ولا سيّما بروتوكول باريس الاقتصادي (94/4/30) تكرس حالة التبعية هذه، وتفرض قيوداً على صلاحيات السلطة الفلسطينية ليس فيما يتصل بالسيطرة والسيادة على الأرض، والمياه وسائر الموارد الطبيعية، فحسب، بل كذلك فيما يتعلق بأبرز أدوات السياسة الاقتصادية كالضرائب غير المباشرة والجمارك والسياسات النقدية وغيرها من آليات التحكم بالأداء الاقتصادي.

إن استمرار الاحتلال وسياسته التوسعية في نهب الأراضي وبناء المستوطنات و"الجدار" وعزل المدن والقرى والأغوار، وإجراءات الحصار والإغلاق والحواجز وتقطيع أوصال المناطق الفلسطينية وتقييد حرية الحركة والتنقل، تشكل كوابح ملموسة للنمو الاقتصادي فضلاً عن حالة عدم الاستقرار الناجمة عن استمرار الصراع في غياب أفق حقيقي لتسوية سياسية تلبي الحدّ الأدنى من الحقوق الوطنية المعترف بها.

في ظلّ هذا الوضع يصبح من الصعب الحديث عن التخطيط لتنمية "شاملة ومستدامة". ذلك أن عنصرَي الشمول والاستدامة يفترضان الاستقلال والسيادة التي تؤمن القدرة على التحكم بالموارد والسياسات. وهو ما تفتقر له الحالة الفلسطينية. لكن هذا لا ينبغي بل هو، بالعكس، يؤكد ضرورة بلورة خطة اقتصادية - اجتماعية متكاملة تأخذ بعين الاعتبار الشروط الموضوعية والخصائص الفريدة التي يتميز بها الوضع الفلسطيني وتسعى إلى توفير مناعة المجتمع إزاء التحديات الناجمة عن استمرار الاحتلال ومواجهة سياساته.

3- ما نحن بصدده هو تحديد السياسات المطلوبة لتعزيز صمود المجتمع في ظلّ الوضع القائم بما يفرضه من قيود ومعيقات، وفي سياق استمرار النضال من أجل التحرر والاستقلال. ولكي تكون هذه السياسة واقعية فإن عليها أن تنطلق من حقائق الوضع الراهن، وتسعى في الوقت نفسه إلى توفير المقومات والشروط لتغييرها وتجاوزها. إن التحرر من قيود الاتفاقيات المجحفة، بما في ذلك بروتوكول باريس الاقتصادي سيء الصيت، بل والخلاص من ممارسات الاحتلال المدمرة للاقتصاد الوطني، هي بلا شكّ أهداف نضالية مشروعة وليست مجرد شعارات، بل أهداف كفاحية يتوقف إنجازها على إحراز التغيير الملموس في موازين القوى بين الشعب وبين الاحتلال. وأحد أبرز عناصر هذا التغيير في ميزان القوى هو تعزيز صمود المجتمع الفلسطيني لمواجهة تحديات المجابهة المتواصلة مع الاحتلال واستمرار النضال من أجل التحرر الوطني.

4- إلى جانب هده الحقائق (التدمير الاحتلالي للبنية الأساسية للاقتصاد الوطني، قيود بروتوكول باريس والاتفاقيات الأخرى المجحفة، وسياسات الاحتلال التوسعية وإجراءاته الميدانية..) ثمة عوامل أخرى مؤثرة هي نتائج لسوء الأداء الفلسطيني. وبالتالي هي قابلة للتصحيح بقرار وطني فلسطيني، وليست وقائع مفروضة بقوة الاحتلال. من بين هذه العوامل:

التفاقم المضطرد للاعتماد على العون الخارجي وعلى المساعدات المالية من الدول المانحة. وقد لعبت السياسات الحكومية دوراً مهماً في إحداث زيادات كثيرة في الإنفاق العام القائمة على افتراض أن هذا سيساعد على حفز الاستثمار الخاص وبالتالي النمو الاقتصادي، ما جعل السياسات المالية إلى حدٍّ كبير رهينة العون الخارجي. وهو ما بات يتطلب تغييراً جوهرياً في هذه السياسات يجعل من التقليص التدريجي للاعتماد على العون الخارجي أولوية بارزة من أولويات الخطة الاقتصادية – الاجتماعية في الاستراتيجية البديلة.

الانقسام الذي يشكل عقبة كأداء في طريق النهوض بالوضع الاقتصادي – الاجتماعي؛ فهو يسهم في تشديد الحصار على القطاع بما يحمله من معاناة إنسانية متفاقمة. فضلاً عن أنه يقود إلى شلل واسع في الإدارات الحكومية في القطاع وتراجع ملموس في ما تقدمه من خدمات بالرغم من استمرار الإنفاق عليها من الموازنة العامة للسلطة، وبالتالي يصبح من الصعب ترشيد الإنفاق وتحسين نوعية مستوى الخدمات الرسمية. كما يصبح من الصعب تنفيذ استراتيجية وطنية موحدة للتطوير الاقتصادي والاجتماعي. أن هذا يجعل العمل من أجل إنهاء الانقسام ضرورة لا بدّ منها من أجل دفع مسيرة النهوض الاقتصادي – الاجتماعي.

IV- اللاجئون: في القضية والحركة - الأوضاع في مناطق ال 48

(1)

الالتفاف على حقّ العودة إلى الديار

بالخط العام ينطلق المفاوض الفلسطيني في الموقف من قضية اللاجئين من مرجعية "مبادرة السلام العربية" (2002)، التي تتكلم عن "حل عادل ومتفق عليه وفقاً للقرار 194"، بما يناقض على [يناقض] النص الصريح بـ"حق العودة إلى الديار والممتلكات" الذي يكفله القرار 194، وبما يؤدي إلى تحريف المضمون الحقيقي لهذا القرار ويختزله—في أحسن الأحوال—بعودة أعداد محدودة من اللاجئين "إلى الديار" في إطار ما يسمى بـ"لم الشمل"، إضافة إلى تمكين الدولة الفلسطينية في ممارسة حقها السيادي في استقبال مواطنيها على أراضيها (باعتبار أن دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا)، شرط عدم المساس بمتطلبات أمن دولة إسرائيل من بوابة عدم الإخلال بالميزان الديمغرافي بين "النهر والبحر"، ما يفرض – عملياً – قيوداً ثقيلة أيضاً على هذا الجانب.

في هذا السياق، يلاحظ أن ردود الفعل الشعبية والحزبية على إطار الحل هذا لقضية اللاجئين الذي يلتزم به الفريق المفاوض، لم تنجح حتى الآن في خلق نسبة القوى الضاغطة نحو تعديل شروط إدارة العملية التفاوضية في موضوع اللاجئين (ولا في غيره). ومع ذلك، فإن معركة الدفاع عن حقّ العودة ما زالت، على الصعيد الفلسطيني، مفتوحة على مصراعيها. وهي جزء من معركة تجاوز الاستراتيجية الفلسطينية التي ما زالت معتمدة رسمياً، نحو استراتيجية جديدة، تشكل جزء منها مسألة الإصلاح الديمقراطي للمؤسسات الرسمية بأفق تكريس آليات المساءلة والرقابة السياسية لمختلف الهيئات التمثيلية على الأداء العام للّهيئات التشريعية والتنفيذية.

(2)

هجوم إسرائيلي

على مستوى آخر، صعَّد الجانب الإسرائيلي موقفه من قضية اللاجئين الفلسطينيين، حيث أطلق ما يسمى بقضية "اللاجئين اليهود من الدول العربية" في سياق العمل على فبركة قضية جديدة تسلح المفاوض الإسرائيلي بورقة إضافية في رفضه الاعتراف بحق العودة.

وفي هذا الإطار أطلقت تل أبيب، على يد وزارة خارجيتها قضية هؤلاء اليهود وحقهم في التعويض عن أملاكهم التي خلفوها وراءهم، في مواجهة حقّ التعويض للاجئين الفلسطينيين، وبحيث تساوي تعويضات اليهود مرتين تعويضات الفلسطينيين. وإذا ما لاحظنا مدى حيوية تحركات الخارجية الإسرائيلية في إثارة هذا الأمر، على المستوى المحلي والدولي، يتأكد أن معركة الدفاع عن حقّ العودة، على الصعيد الدولي، رسمياً وشعبياً، سوف تزداد صعوبة وتعقيداً، ما يتطلب أن تمتلك حركة اللاجئين الفلسطينيين ونخبها المزيد من أدوات العمل، وأن تطور آليات تحركاتها، بما يرتقي إلى مستوى المخاطر التي تتهدد حقّ العودة.

(3)

وكالة الغوث.. أزمة مزدوجة

في ظلّ هذه الأوضاع المحيطة بقضية اللاجئين، تزداد الأوضاع المالية لوكالة الغوث صعوبة، خاصة وأن بعض الجهات المانحة ككندا، قد توقفت عن المساهمة في تمويل هذه المنظمة. إن مثل هذه الخطوة الخطيرة، لم تجابه بالقدر الكافي من الضغوط الشعبية من حركة اللاجئين، ولم تجابه بما يفترض من مواقف عربية، تنطلق من الخلفيات الكامنة وراء هذه الخطوة، ومن تداعياتها المحتملة. وبالتالي فإن مثل هذه الخطوة، وهي تشكل سابقة خطيرة، قد تفتح الباب لخطوات مماثلة لأطراف أخرى من المانحين والممولين لوكالة الغوث. إن نظرة واقعية للخطوة الكندية، لا يمكن إلا أن تدرجها في إطار المشاريع الهادفة إلى تهميش قضية اللاجئين، وتغييبها تدريجياً، عن طريق إسقاط حق العودة، لصالح الحلول البديلة في إطار مشاريع التأهيل والتوطين.

(.....)

إن غياب الرقابة الشعبية المنظمة على الوكالة، وعدم نجاح حركة اللاجئين ونخبهم ولجانهم الشعبية حتى الآن، في شقّ الطريق أمام قاعدة "التشاركية" في رسم برامج وأهداف وموازنات الوكالة، هو ما يوفر أجواء الانقلاب والتفلت، لدى مراجعها العليا، بعيداً عن الهم اليومي للاجئ وحاجاته الماسة، (.....)

(4)

دائرة شؤون اللاجئين.. الإطلالة الموسمية

منذ سنوات ودائرة شؤون اللاجئين في اللجنة التنفيذية في م.ت.ف تسجل تراجعاً في دورها، إن على الصعيد الوطني العام، أو في علاقاتها مع مخيمات اللاجئين، وتجمعاتهم السكنية، ومع أطرهم

وهيئاتهم الشعبية ومنظماتهم الأهلية. وهي تكاد تطلّ برأسها في السنة لمرة واحدة عند إحياء ذكرى النكبة في بيان يتيم، لا يتكرر طوال العام.

إن غياب وتغييب دائرة شؤون اللاجئين ينسجم إلى حدٍّ بعيد مع استراتيجية المفاوض الفلسطيني ومواقفه. علمًا إن دائرة شؤون اللاجئين تمتاز عن باقي الدوائر في اللجنة التنفيذية أنّ بإمكانها التفاعل الحيوي مع حركة ناشطة للاجئين في أماكن تواجدهم كافة، وبإمكانها أن ترسم لنفسها، وللاجئين ومعهم، خطط عمل وأنشطة تفتح أفقاً جديداً لحركة اللاجئين ولنخبهم، وتضع على جدول الأعمال سلسلة واسعة من الهموم والاهتمامات السياسية، (....) وكذلك خلق أجواء من التفاعل مع الجاليات في المهاجر، ومع الحراك الشعبي في العواصم العربية، (.....)

(6)

الانعكاس الإيجابي للحراك العربي

يحمل الحراك الشعبي العربي في طياته تداعيات متناقضة في انعكاساتها على أوضاع اللاجئين وقضيتهم وحقهم في العودة. فهو، من ناحية أزاح أنظمة عربية سلطوية، وفتح باب التغيير في المنطقة على مصراعيه، وعزز دور الحركة الشعبية العربية في صنع حاضرها ومستقبلها، وتقرير مصيرها ومصير أنظمتها وأوطانها، ما يبشر بمستقبل عربي جديد، عناوينه الديمقراطية، والتعددية السياسية، والعدالة الاجتماعية والكرامة الوطنية، وحقّ المواطنة والمساواة بين المواطنين. وهو مستقبل، بانعكاساته الإيجابية، ستكون له آثاره وتأثيراته الإيجابية على الحالة الفلسطينية عموماً، وعلى قضية اللاجئين وحقّ العودة بشكل خاص، نظراً للاحتكاك المباشر بين تجمعات اللاجئين وفصائل العمل الوطني وعموم مكونات الحالة الشعبية العربية.

إن هذه التطورات، بما تحمله من ديناميات للتغيير في الحالة العربية، على المستويات الرسمية والشعبية، تصبّ في صالح القضية الفلسطينية ومنها قضية اللاجئين وحقّ العودة. وبالتالي، فإن حركة اللاجئين تجد نفسها مدعوة إلى إعادة تقديم نفسها إلى الحالة العربية الجديدة، انطلاقاً من التزامات هذه الحالة، القومية والوطنية نحو القضية الفلسطينية.

الوجه الآخر لصورة الحراك الشعبي، في لحظاته الآتية حمل إلى اللاجئين تداعيات سلبية تمثلت بزيادة المخاطر الأمنية، وقد أسقطت دائرتها لتطال مخيمات اللاجئين وتجمعاتهم في سورية، بعد أن كانت تقتصر على لبنان والعراق وغزة.

يزيد من تفاقم الوضع، عجز المؤسسة الرسمية الفلسطينية عن لعب الدور المطلوب لتخفيف الآلام والمصاعب الحياتية لهؤلاء اللاجئين، مرة بسبب الانقسام الحاصل في الحالة الفلسطينية، ومرة أخرى بسبب من تعقيدات الوضع نفسه، ومره ثالثة بسبب غياب أو تغييب دائرة شؤون اللاجئين، وتهميش دور الاتحادات الشعبية والمؤسسات النقابية. رغم هذا كله تبقى مهمة الإغاثة، وتوفير المساعدات الحياتية واحدة من المهام الرئيسية الملقاة على عاتق المؤسسة الرسمية وعلى عاتق وكالة الغوث، ومؤسسات المجتمع الأهلي، مع تعزيز الدور السياسي للقيادات السياسية المحلية، (لبنان، سورية) والتنسيق مع أحزاب الحركة الوطنية في الأردن، والتعاون مع الإدارات العراقية الرسمية.

(7)

الهموم المحلية في إطارها الوطني

إن الموقع المحوري لقضية اللاجئين وحقّ العودة، في قلب القضية الفلسطينية، وما تمثله من مصالح وحقوق الغالبية من أبناء الشعب الفلسطيني، إنما هو تأكيد إضافي على صعوبة، إن لم نقل استحالة تجاوز هذه القضية وتجاهل حقوق ومصالح أصحابها. المؤشرات تؤكد أن الحركة الشعبية الفلسطينية في الشتات خاصة، وفي القلب منها حركة اللاجئين، تملك من القدرات والإمكانات والطاقات ما يمكنها من إغلاق الطريق على سياسة المناقصة على حقّ العودة إلى الديار والممتلكات، خاصة وأن حركة اللاجئين، تقف أمام آفاق جديدة ستُفتح أمامها على الصعيد العربي.

إن مواصلة معركة الدفاع عن حق العودة لا يجب أن تغيّب من جدول أعمال حركة اللاجئين قضاياها المحلية الملحة على صعيد الإقليم الواحد؛ (لبنان: مخيم نهر البارد، الحقوق الإنسانية، جامعة فلسطينية/ سورية: تحييد الحالة الفلسطينية، إغاثة النازحين/ غزة: إعادة الإعمار، فكّ الحصار، البطالة، الفقر، إنهاء الانقسام، وقف العدوان/ العراق: تأمين الأمان الإستقرار لمن بقي في بغداد..). إن كل هذا يفترض استنهاض جميع مكونات حركة اللاجئين ومؤسساتها الشعبية والأهلية والتحلي بالنفس الطويل والسياسات الحكيمة وروح الوحدة الوطنية.

(8)

إسرائيل.. المساواة القومية في مواجهة تقدم التمييز العنصري

يعكس صعود اليمين واليمين المتطرف في إسرائيل ارتفاعاً في حدة العداء الذي تكنّه إسرائيل للمواطنين الفلسطينيين العرب. وتستند نظرة العداء هذه إلى الخلاصة السياسية القائلة بأن هؤلاء الفلسطينيين يشكلون قنبلة موقوتة مرشحة للانفجار داخل الكيان، والقائلة أيضاً—وفق وصف مؤتمر هرتسيليا عام 2001—بأنهم "الطابور الخامس" لأعداء إسرائيل. ومن هنا دعوة مؤتمر هرتسيليا إلى التعامل معهم، قانونياً واستخباراتياً، على هذا الأساس، دون تجاهل إمكانية احتواء فئات أو شرائح منهم، وفصلها عن المنحى السياسي والثقافي العام لعموم الفلسطينين العرب في مناطق ال 48.

في السابق، كانت المؤسسة الإسرائيلية تمارس سياسة التمييز ضدّ الفلسطينيين العرب، من حملة الجنسية الإسرائيلية، باتباع سياسة تفضيلية لصالح المواطنين اليهود، إن في الخدمات أو المشاريع، أو في توفير فرص التعليم الجامعي، وفرص العمل، أو صون البيئة، ودعم المؤسسات البلدية والمحلية بالمال اللازم للقيام بوظائفها في خدمة السكان.

مع العام 2010، بدأت المؤسسة الإسرائيلية تتشدد في سياستها التمييزية والعنصرية، لتأخذ طابعاً فاشياً، كما وصفه بعض كبار المحللين الإسرائيليين (البروفسور نوعمي حزان في ملحق يديعوت أحرونوت في 2010/10/15)، حتى إن البعض ذهب في تحليل الوضع بالقول إن حكومة اليمين واليمين المتطرف تقترب من تبني عبر القوانين المتتالية، السياسة العنصرية لحزب "إسرائيل بيتنا". وفي هذا الإطار يندرج النقاش الدائر في أوساط لا يستهان بتأثيرها على محصلة القرار الرسمي حول السبل "القانونية" للتخلص من أكبر كتلة ممكنة من الفلسطينيين العرب، بالدعوة إلى تبادل السكان مع الجانب الفلسطيني في مفاوضات الحل الدائم.

أما على المستوى الاشتراعي فقد نجم عن هذه الأجواء إصدار مجموعة من القوانين، أكثرها دلالة على هذا المنحى التمييزي العنصري ما يلي:

إضفاء الشرعية على الخطاب السياسي الذي يعتبر الفلسطينيين خطراً على الدولة اليهودية، من خلال إطلاق مواقف لوزراء ومسؤولين عسكريين وأمنيين، والدفع باتجاه سن قوانين تخدم هذا الخطاب، كالإصرار على "يهودية الدولة" وإعلانها المكان الذي يمارس فيه "الشعب اليهودي حقه في تقرير المصير"، ما يترتب عليه أيضاً اعتبار الوجود الفلسطيني في هذه الدولة خارج إطار هذا التعريف.

إضعاف دور الكتلة العربية في الكنيست الإسرائيلي، ليس من خلال قطع الطريق فحسب على مشاريع القوانين التي يتقدم بها أعضاء الكنيست الفلسطينيون العرب، وإجهاضها منذ القراءة الأولى، بل وكذلك من خلال المزيد من التضييق لهامش تحرك النواب العرب أنفسهم، كحرمانهم من العديد من الحقوق، كنواب "عقاباً لهم على مواقفهم المؤيدة لإخوانهم الفلسطينيين في المناطق المحتلة".. وصولًا إلى التهديد برفع الحصانة عنهم كما جرى للنائب في التجمع السيدة حنين الزعبي عقاباً لها على مشاركتها في "سفينة الحرية" لفكّ الحصار عن قطاع غزة، وذلك ضمن تقدير أن مثل هذه السياسة التي تقود إلى إضعاف دور النواب العرب في الكنيست سوف تقود الناخبين العرب إلى فقدان الثقة بالانتخابات ودورها بدليل امتناع 50% منهم عن التصويت في انتخابات الكنيست الأخيرة، وصولاً إلى تراجع الإرادة السياسة لدى الجمهور الفلسطيني في إسرائيل.

في السياق نفسه، اتخاذ سلسلة من التشريعات التي تحدّ من الهامش الضيق أمام الشارع العربي في إسرائيل. كمعاقبة المؤسسات المدنية والأهلية والأفراد إن هم تضامنوا مع إخوانهم في المناطق المحتلة، وإن هم حولوا "يوم الاستقلال إلى يوم للحزن" في إشارة إلى منع إحياء ذكرى النكبة. وقد أطلق على هذا القانون اسم "قانون النكبة".

الدفع باتجاه "تطوير" قانون المواطنة، للربط بين المواطنة وبين الولاء لإسرائيل "يهودية صهيونية ديمقراطية"، في محاولات محمومة للدفع بالفلسطينيين العرب خارج القانون.

اتساع ظاهرة المدن اليهودية المغلقة وتحصين هذه الظاهرة بقرارات وأحكام قضائية تمنح اليهودي الحق بعدم بيع مسكنه أو تأجيره لمواطن فلسطيني عربي.

تكريس سياسة "الخدمة المدنية القومية" الإلزامية للمواطنين العرب، في محاولة لخلق فرص لتشويه الوعي وشطب الذاكرة الجماعية للفلسطينيين لصالح سردية معيّنة للمأساة الفلسطينية تخدم المشروع الصهيوني، وتعمل على تفتيت التجمعات الفلسطينية العربية داخل إسرائيل.

يضاف لهذا كله تزايد حدة الفقر في "الوسط العربي" وارتفاع حجم البطالة وتدني مستوى التعليم في ظلّ إهمال متعمد من الدولة ومؤسساتها، بما في ذلك حرمان المجالس المحلية من الدعم المالي الذي يتوفر بسخاء للمجالس المحلية وللمعاهد الدينية اليهودية وغيرها.

هذه السياسات وغيرها في ظلّ قوانين عنصرية، ومؤسسة تشريعية منحازة ضدّ مصالح الفلسطينيين العرب، تسهم في تضييق الأفق أمام احتمالات التغيير الديمقراطي، كما يناضل لأجلها الفلسطينيون

وأحزابهم العربية في إسرائيل. وفي هذا السياق نؤكد على ضرورة أن توحد الأحزاب العربية قواها في هذه النضالات، وكذلك في الانتخابات النيابية وغيرها لرفع نسبة التصويت بصورة فعلية في الوسط العربي، حتى ترقى بالقوة الانتخابية لهذا الوسط إلى أقصاها وتعزز دورها في الكنيست وغيرها من المؤسسات المشكلة بالانتخاب دفاعاً عن حقوق الجماهير الفلسطينية في دولة إسرائيل ودرءاً للمخاطر التي تتهدد مكانتهم.

إن النضال في مناطق ال 48، ما زال يدور تحت سقف "المساواة" بهدف التقدم نحو إنجاز شروطها ومن أجل "الحقوق القومية والثقافية والإنسانية" للفلسطينيين، بكل ما يعنيه ذلك من تصدٍّ للقوانين التمييزية العنصرية، والعمل في الوقت نفسه، على بناء جبهة عريضة عربية – يهودية، ضدّ النزعات والاتجاهات العنصرية الفاشية التي بدأت منذ وقت غير قصير تتمدد في إسرائيل.

وثيقة رقم 337:

رسالة من 239 عضواً في الكونجرس الأمريكي يطالبون فيها بإغلاق مكتب منظمة التحرير، وبحجب المساعدات الأمريكية عن المنظمة الأممية التي تقبل بعضوية فلسطين[337]

24 كانون الأول/ ديسمبر 2012

السيد الرئيس،

حاولت إدارتكم تثبيط القيادة الفلسطينية عن مواصلة السعي للحصول على صفة دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة، واتخذت موقفاً ثابتاً سواء بالتصويت بـ"لا" أو تشجيع الدول الأخرى على أن تحذو حذوها، ونحن نقدِّر تلك الجهود.

نحن نشعر بخيبة أمل عميقة وغضب لأن القيادة الفلسطينية رفضت مطالب إدارتكم والكونغرس، وأصرت على متابعة هذه المبادرة غير المفيدة بالتأكيد، إن هذا العمل الفلسطيني ينتهك كلًا من نص وروح اتفاقيات أوسلو، وفتح الباب أمام جهود فلسطينية أوسع للّهجوم، عزل، ونزع الشرعية عن إسرائيل في مجموعة متنوعة من المحافل الدولية، وهو التهديد الذي، حتى لو لم يتحقق، سيلتف على رأس إسرائيل خلال أي مفاوضات مستقبلية أو أي جهد من قبل الحكومة الإسرائيلية للدفاع عن مواطنيها من الإرهاب.

إنها نتيجة مؤسفة حقاً. وقد أثبت التاريخ أن المحادثات المباشرة هي السبيل الوحيد لتسوية الخلافات بين إسرائيل وجيرانها. المحادثات المباشرة كانت المسار الذي جلب معاهدات السلام بين إسرائيل ومصر وبين إسرائيل والأردن. المحادثات المباشرة أدّت، أيضاً، إلى اتفاقيات أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وقد تعهدت منظمة التحرير الفلسطينية في أوسلو بأنها ستمتنع عن اتخاذ أي إجراء من جانب واحد لتغيير وضع الضفة الغربية وقطاع غزة.

الآن وقد انتهك رئيس منظمة التحرير الفلسطينية عباس هذا الاتفاق الموقع. ووفقاً لذلك، فإننا نعتقد أن الولايات المتحدة يجب أن ترد بقوة على فشل القيادة الفلسطينية في الوفاء بالتزاماتها. أولاً،